مجلة الدراسات الإسلامية - جامعة كابل
Journal of Islamic Studies - Kabul University
رقم تسجيل المجلة: RCTD GIJR - 0015-25 الرقم الدولي: e-ISSN: 3078-6355

JIS Journal Of Islamic Studies Kabul University e-ISSN:3078-6355

https://doi.org/10.62810/jis.v2i2.240

ميزات النقد الحديثي عند الحافظ الزيلعي في نصب الراية

الملخص: يتناول هذا البحث منهج الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي في كتابه "نصب الراية لأحاديث الهداية"، باعتباره من أبرز المؤلفات في خدمة الحديث النبوي وتخريج الأحاديث الفقهية. ويهدف البحث إلى إبراز السمات النقدية والمنهجية عند الزيلعي، وتحديد أسسه العلمية في التعامل مع الأسانيد والمتون، من خلال تتبع طريقته في التخريج، والتحليل، والحكم على الأسانيد والمتون، وبيان مكانته في المدارس الحديثية المتأخرة. اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك بجمع النماذج الحديثية التي تناولها الزيلعي، ثم دراستها ومقارنتها بأقوال الأئمة النقاد، ولا سيما ابن حجر العسقلاني. وقد أظهرت النتائج أن الزيلعي تميز بعدة خصائص منهجية، أبرزها: العناية الواسعة بتتبع طرق الحديث وشواهده، ودقته في نقد الأسانيد ومعرفة أحوال الرواة، واهتمامه ببيان علل الحديث ونقد متنه، مع التزامه الموضوعية العلمية، وتوثيقه الدقيق للمصادر والمراجع. كما أظهر البحث أن منهج الزيلعي يعد حلقة وصل مهمة بين جهود المحدثين المتقدمين وطلاب العلم المتأخرين، وأن كتابه يمثل مرجعًا نقديًا مقارنةً بعصره ومن أكثر كتب التخريج تحريرًا وتدقيقًا في الحكم على الأحاديث. وتوصي الدراسة بمزيد عناية بالمناهج النقدية المتأخرة واستثمارها في تعزيز الدراسات الحديثية وخدمة السنة النبوية.

الكلمات المفتاحية: الزيلعي، منهج المحدثين، نصب الراية، نقد الأسانيد، نقد المتون.

الباحث:

الدكتور محمد معروف حنيف، الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية، جامعة كابل – أفغانستان.

البريد الالكتروني: maroof.heravi@gmail.com

تاريخ المادة:

تاريخ الإرسال: (١٩ جمادى الأولى ١٤٤٧)

تاريخ الإصلاح: (٢٥ جمادى الاولى ١٤٤٧)

تاريخ القبول: (٠٨ جمادى الأخرة ١٤٤٧)

تاريخ النشر: (٢٩ جمادى الآخرة ١٤٤٧)

The Features of Hadith Criticism in al-Ḥāfiẓ al-Zaylaʿī's Naṣb al-Rāyah

ABSTRACT: This study examines the methodology of the renowned scholar al-Ḥāfiẓ Jamāl al-Dīn ʿAbd Allāh b. Yūsuf al-Zaylaʿī, in his seminal work Naṣb al-Rāyah li-Takh¬rīj Aḥādīth al-Hidāyah, recognized as one of the most significant contributions to the service of Prophetic ḥadīth and the authentication of legal traditions. The research aims to highlight al-Zaylaʿī's critical and methodological features and to identify the scholarly foundations upon which he relied in addressing chains of transmission (isnāds) and textual analysis (matn), through tracing his approach in takhrīj, examination, and judgment regarding narrations, as well as clarifying his position within later ḥadīth scholarship. The analytical-inductive method was employed by collecting ḥadīth examples treated by al-Zaylaʿī and then analyzing and comparing them with the evaluations of prominent ḥadīth critics, particularly Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī. The findings reveal that al-Zaylaʿī distinguished himself through several methodological qualities, most notably: extensive attention to tracing ḥadīth chains and supporting evidence, precision in isnād criticism and knowledge of narrators' reliability, and careful identification of ḥadīth defects (ilal) and textual critique, while maintaining scholarly objectivity and meticulous documentation of sources. The study concludes that al-Zaylaʿī's methodology represents a vital link between the contributions of early ḥadīth scholars and later students of ḥadīth sciences, and that his work stands as a rigorous and authoritative reference in its field, particularly for its precision and methodological refinement in judging narrations. The research recommends further scholarly attention to the methodologies of later ḥadīth critics to benefit from their contributions to advancing ḥadīth studies and serving the Sunnah of the Prophet.

Keywords: Al-Zaylaʿī, Naṣb al-Rāyah, Methodology of ḥadīth scholars, Isnād criticism, Matn criticism.

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين. وبعد:

إن كتاب "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية" من أوائل الكتب المصنفة في التخريج، و من أحسنها وأكثرها فائدة، وقد حوى من الفوائد والنفائس ما لا تفي هذه النبذة المختصرة بإحصائها، بَلْه استقصائها، ولذلك اعتنى الحفاظ بتحصيله وتعليقه واجتناء ثمراته، وهذا حافظ عصره ابن حجر العسقلاني يلخصه في الدراية، ويُنَوِّه بفضله في تلخيصه الحبير، ويصرح في طالعته أنه تتبع فوائده وزوائده من تخريج الزيلعي.

وكتاب الزيلعي هذا يجد فيه الباحث صفوة ما استدل به أئمة المذاهب من أحاديث الأحكام، وخلاصة ما بسطه الأئمة في كتبهم، كما أصبح هذا الكتاب ذخيرة نادرة للمذهب الحنفي، كذلك أصبح ذخيرة ثمينة لأرباب المذاهب الأخرى، من المالكية والشافعية والحنابلة، فكما أن الحنفية يفتقرون اليه في التمسك بعراها الوثيقة، كذلك أصحاب سائر المذاهب لا يستغنون عنه أبداً.

وتظهر لك أهمية الكتاب حين تعلم واقع كتب الفقه، فقد امتلأت كثير منها بالأحاديث الضعيفة، وتساهل مدونوا فقه المذاهب في حشر الأخبار وحشدها انتصارا لمذاهبهم، فقام بعض الأئمة بتمييز الصحيح من السقيم، وكتاب نصب الراية من أثرى كتب التخريج وأوسعها، ولم يقتصر على تخريج أحاديث الهداية، بل زانه بإيضاح أدلة المخالفين، وحلى كتابه بنقول عزيزة، ونصوص نفيسة، نقلها عن كتب نادرة، ولم يكن الزيلعي مجرد ناقل جماع، بل كان في الجملة ناقدا مُوازنا، يكشف الأخطاء، ويستدرك، ويُوازن بين بعض نسخ مصادره، وكان عف العبارة في الجملة، لكنه قد يشتد ويحتد، ويرمي بالحُمم والعبارات الجارحة، في النادر القليل.

نستطيع أن نسمي هذا الكتاب بدائرة المعارف العامة، لأدلة فقهاء الأمصار، حيث أحاط بأدلتها، فلا يرى الباحث فيها بخساً ولا رهقاً.

ونحن في هذا المقال المتواضع نشير الى بعض الميزات التي امتاز بها كتاب الزيلعي عن غيره في ميدان النقد الحديثي، ولكن يجدر بنا أن نلقى الضوء على ترجمة الحافظ الزيلعي أيضا.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسهم في إبراز النقد الحديثي عند الحافظ الزيلعي في كتابه نصب الراية بوصفه أحد أبرز المراجع في مجال تخريج الأحاديث الفقهية ونقد النصوص الحديثية في المدرسة المتأخرة. ويكشف البحث عن الأسس العلمية والضوابط الحديثية التي التزم بها الزيلعي في تتبع الأسانيد واستقراء طرق الرواية، وتحليل المتون وبيان عللها، بما يعكس عمق منهجه النقدي ورسوخه في علوم الحديث. كما تأتي أهمية الدراسة في إظهار الدور الريادي للزيلعي في وصل جهود النقاد المتقدمين بجهود المتأخرين، وإبراز كتابه كحلقة محورية في تطور البحث الحديثي، ومصدراً معتمداً في تحرير أحكام الروايات الفقهية وتوثيق مصادرها.

ويسهم البحث كذلك في تعزيز الدراسات المعاصرة في علوم الحديث من خلال تسليط الضوء على نموذج تطبيقي رصين في النقد الحديثي، وفتح آفاق جديدة للاعتناء بمناهج المحدثين المتأخرين، واستثمار معطياتها في خدمة السنة النبوية وترسيخ أصالة المنهج النقدي الإسلامي في مواجهة المناهج الوافدة.

مشكلة البحث:

على الرغم من المكانة العلمية المرموقة التي يحظى بها الحافظ جمال الدين الزيلعي وكتابه نصب الراية في ميدان تخريج الحديث ونقد الأسانيد والمتون، إلا أن الدراسات المتخصصة التي تعالج منهجه النقدي معالجة تحليلية مقارنة ما تزال محدودة، خصوصاً فيما يتعلق بإبراز قواعده في الحكم على الأحاديث، وطريقته في تتبع طرق الرواية وشواهدها، وبيان عللها، ومقارنة أحكامه بأقوال كبار النقاد من علماء الحديث. ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود دراسة علمية تكشف بدقة أبعاد منهج الزيلعي النقدي، وتُبرز موقعه ضمن المدرسة الحديثية المتأخرة، ودوره في وصل جهود المحدثين المتقدمين بالمتأخرين، مما يقتضي تحقيق هذا الجانب واستجلاء معالمه ومنطلقاته العلمية.

أسئلة البحث:

السوال الرئيسي:

ما أبرز سمات الزيلعي العلمية في نقد الأسانيد والمتون، في كتابه نصب الراية؟

الأسئلة الفرعية:

١ – ما مكانة الزيلعي في مدرسة المحدثين المتأخرين؟

٢ – ما مصادر الزيلعي الأساسية في تخريج الأحاديث وتعليلها؟

٣– ما المنهج الذي اتبعه الزيلعي في تتبع طرق الحديث وشواهده؟

٤ –– ما منهجه في نقد الأسانيد و المتون وبيان علل الأحاديث؟

٥ – ما القيمة العلمية لكتاب نصب الراية، وما أثره في خدمة الحديث النبوي والتقويم الفقهي؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية، أبرزها:

١ – بيان المنهج النقدي للحافظ الزيلعي في كتاب نصب الراية، وتوضيح الأسس العلمية التي اعتمدها في التعامل مع الأسانيد والمتون.

٢ – تحليل أدوات الزيلعي في نقد الحديث، مع التركيز على منهجيته في توثيق الرواة، وبيان علل الأسانيد والمتون، وتتبع طرق الحديث وشواهده.

٣– إبراز الجانب التطبيقي لعلم التخريج عند الزيلعي من خلال دراسة نماذج مختارة من أحكامه الحديثية ومقارنة منهجه بأقوال أئمة النقد.

٤ – الموازنة بين منهج الزيلعي ومنهج كبار النقاد المتأخرين؛ لاستخلاص موقعه في المدرسة الحديثية المتأخرة.

٥ – إظهار إسهام الزيلعي في خدمة السنة النبوية وتحقيق الروايات الفقهية من خلال كتابه، وبيان تأثير منهجه على الدراسات الحديثية اللاحقة.

٦ – تسليط الضوء على دور المدرسة الحنفية في النقد الحديثي عبر دراسة نموذجها البارز المتمثل في الإمام الزيلعي.

الدراسات السابقة:

يُعد كتاب "نصب الراية" للحافظ الزيلعي من الكتب الموسوعية الجامعة التي حوت علوماً متنوعة من الحديث والفقه والتراجم، وكان لعلم الحديث الشريف وفنونه النصيب الأوفر من ذلك، وقد ظهر فيه تطبيقات الحافظ الزيلعي في كيفية نقد الحديث سواء السند أو المتن أو كليهما.

وقد كُتب بعض الدراسات التي تناولت منهجه في التخريج بعنوان: "منهج الزيلعي في التخريج" للباحث منصور محمود محمد الشرايري في مرحلة الماجستير قسم الشريعة أصول الدين من الجامعة الأردنية.

هذا البحث تناول منهج الزيلعي وجهوده في التخريج فليس للباحث أي إلمام بالنقد الحديثي.

وتناول بعضها جهوده في الحديث بعنوان: "الزيلعي محدثا" هذا البحث كتبه محمد بن أحمد بن علي باجابر لنيل درجة الماجستير من جامعة الامام محمد بن سعود، وهو الآن أستاذ مشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز إلاَّ انها لم تكشف عن النقد الحديثي المتعلق بكيفية نقده للسند والمتن، وطريقته في إستعمال المرجحات للترجيح بين الأحاديث المختلفة من ناحية السند والمتن، وأحكامه على أحاديث كتابه، ولم توجد دراسة تجمع بين الجانب النظري لعلم الحديث والتطبيقات العملية.

فلذلك قمت بكتابة هذا البحث لبيان سمات النقد الحديثي عند الحافظ الزيلعي في نصب الراية دراسة تطبيقية.

منهج البحث :

أعد هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، الذي يهدف إلى دراسة و تحليل منهج الإمام الزيلعي في النقد الحديثي ضمن كتابه نصب الراية.

خطة البحث:

يحتوي هذا البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ الزيلعي.

المبحث الثاني: مفهوم النقد ونشأته وتطوره الى زمن الحافظ الزيلعي.

المبحث الثالث: ميزات كتاب نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية.

المبحث الأول: ترجمة الحافظ الزيلعي:

هو أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد بن أيوب الزيلعى.[١] كذا ذكر اسمه معظم من ترجموه[٢]، و سماه بعضهم يوسف بن عبدالله [٣]، وتفرد البغدادي فذكره في هدية العارفين باسم عبدالله بن يونس٤، والأول هو المعتمد.

لقبه الذي ذكره معظم مترجميه مقروناً باسمه هو "جمال الدين"، أما نسبته التي اشتهر و عرف بها فهو الزيلعي، و هي نسبة الى "زيلع" وهي قرية على ساحل البحر من ناحية الحبشة.٥ (وهي اليوم في الصومال).

١ – محمد بن محمد، الشهير بابن فهد المكيّ، ١٩٩٨م. لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ. ط:١، بيروت: دار الكتب العلمية. ص: ١٢٨.

٢ – الحافظ أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلانى، ١٩٧٢م، الدرر الكامنة. حيدرآباد دائرة المعارف ٢: ٤١٧، ولحظ الألحاظ ص:٣٦٢، وخير الدين بن محمود، الزركلي، (٢٠٠٢م) الأعلام. دار العلم للملايين. ٤: ١٦٥.

٣ – الشيخ عبد الحي، اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، القاهرة. دار الكتاب الاسلامي ص:٢٢٨.

٤ – إسماعيل الباباني، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. بيروت لبنان. دار إحياء التراث العربي. ٦: ٥٥٧.

٥ – ياقوت بن عبد الله الحموي،١٩٧٩م. معجم البلدان، بيروت. دار بيروت للطباعة والنشر ٣: ١٦٤.

اتفقت كلمة المؤرخين، أن الزيلعي توفي سنة (٧٦٢هـ)[١] . أما تاريخ ولادته فلم أقف عليه مصرحاً به في شيء من كتب التراجم وقد بيض له ابن فهد في لحظ الألحاظ، ومع ذلك يمكن استنباط تاريخ ولادته مما ذكره مترجموه أنه ولد في حدود سنة(٧٢٢هـ)، ويؤيد هذا التقدير السيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ في آخر ترجمة الزيلعي[٢] .

شيوخه: تلقى الزيلعي العلم على عدد من الشيوخ، معظمهم من كبار الأئمة وخاصة في الحديث إذ تلقى عن كبار حفاظ عصره كالمزي والذهبي وابن جماعة، وكذلك الشأن في الفقه إذ أخذ عن الفخر الزيلعي وعلاء الدين ابن التركماني وشمس الدين العرضي من الحنفية، كما أخذ عن ابن عدلان وابن قيس الأنصاري فقيه الديار المصرية من الشافعية، وأما اللغة فشيخه ابن عقيل من أنحي أهل عصره[٣].

تلاميذه: لم يذكر أحد ممن ترجموا للزيلعي – فيما اطلعت عليه– أسماء أحد من تلاميذه، بل إن بعضهم لم يشر الى أنه كان له تلاميذ.ولعل تلاميذ الزيلعي– إن وجدوا – قليل وذلك لأسباب عدة لا مجال لذكرها الآن.

مكانته العلمية: تفوق الزيلعي في علوم عدة إلا أنه اشتهر وتعمق في علم الحديث أكثر من غيره من العلوم، فهو معدود من المحدثين الحفاظ،[٤] حيث لازم مطالعة كتب الحديث.[٥] واشتغل كثيراً بل أدام النظر والاشتغال[٦] وطلب الحديث واعتنى به فانتقى وخَرَّجَ، وألف وجمع و سمع٧، وأخذ من جمهور كتب السنة٨ حتى برع في الحديث[٩] وصار من أئمته المعروفين وحفاظه المشهورين، ونقاده المعتبرين، و قد شهد له العلماء بكثرة الإطلاع وسعة الباع[١٠]

---

١ – انظر: الدرر الكامنة ٢: ٤١٧، ولحظ الألحاظ ص: ١٣٠. و محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت دار المعرفة ١: ٤٠٢، ومحمد بن إدريس الكتاني،١٤٢١هـ، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. بيروت، دار البشائر الإسلامية.ص:١٨٥، ويوسف بن تغري بردي. النجوم الزاهرة، مصر. دار الكتب.١١: ١٣٠.

٢ – عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات. بيروت. دار الكتب العلمية ص: ٣٦٣.

٣ – ابن حجر، الدرر الكامنة، ٢: ٤١٧، الزركلي، الأعلام، ١: ١٦٧.

٤ – ابن فهد، لحظ الالحاظ، ص:١٢٨، الزركلي، الأعلام ، ٤: ١٤٧ قال: عالم بالحديث.

٥ – ابن حجر، الدرر الكامنة، ٢: ٤١٧.

٦ – ابن فهد، لحظ الألحاظ، ص: ١٢٨.

٧ – المصدر السابق، ص: ١٢٩.

٨ – قاسم بن قطلوبغا،١٩٥٠م. منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة. مكتبة الخانجي مطبعة السعادة بمصر. ص:٩.

٩ – ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ١١: ١٠، والفوائد البهية للكهنوي، ص:٢٢٨.

١٠ – الكهنوي، الفوائد البهية، ص:٢٢٨، ٢٢٩، والرسالة المستطرفة للكتاني، ص:١٨٨.

مؤلفاته: وقد ترك الزيلعي بعده تراثا عظيما لهذه الأمة، من ذلك: نصب الراية لأحاديث الهداية وهو أشهر وأكبر كتب الزيلعي، وتخريج أحاديث الكشاف وغيرهما[١].

المبحث الثاني : مفهوم النقد ونشأته وتطوره الى زمن الحافظ الزيلعي:

النقد في اللغة خلاف النسيئة وأصله تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها.٢ وقال الجوهري: "نقدته الدراهم، ونقدت له الدراهم، أي أعطيته، فانتقدها، أي قبضها. ونقدت الدراهم وانتقدتها، إذا أخرجت منها الزيف. وناقدت فلانا، إذا ناقشته في الأمر"[٣]. وقال ابن سيده: "النقد: تمييز الدراهم. وأخذها الانتقاد"[٤].

وقال الزبيدي: "النقد: الجيد الوازن من الدراهم. ودرهم نقد. ونقود جياد من المجاز، النقد: اختلاس النظر نحو الشيء وقد نقد الرجل الشيء بنظره ينقده نقدا ونقد ".[٥]

وقال ابن فارس: (نقد) أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه ومن الباب نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك.[٦] فالنقد كما تبين هو إخراج وتمييز الجيد من الرديء لغة، وهو موافق لمصطلح المحدثين: أي تمييز الحديث الصحيح من الضعيف، وتمييز الأخبار من جهتين: الأولى من جهة رواته توثيقا وتجريحا، والثانية من جهة المروي وهو متن الحديث إقرارا بصلاحيته أو تعليله.

أسباب ظهور علم النقد:

لم يكن النقد في الحديث لمجرد إشباع رغبة علمية جامحة، بل كانت الدوافع اليه أعمق وأدق، ... نجمل القول فيها كما يلي:

١ – الغيرة على الدين والحرص على السنة، باعتبارها ثاني مصادر التشريع الاسلامي.

٢ – ضعف ملكة الحفظ عند البعض و تحمل الحديث وروايته من قبل بعض من لم يكن ضابطا متقنا[٧].

---

١ – الزركلي، الأعلام، ٤: ١٤٧.

٢ – أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، (١٤١٤ ه) لسان العرب. بيروت، دار صادر. ٣: ٤٢٥.

٣ – إسماعيل بن حماد الجوهري. ١٩٨٧م. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور. بيروت. دار العلم للملايين. ٥: ١٢٦.

٤ – علي بن إسماعيل بن سيده. ٢٠٠٠م. المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. بيروت، دار الكتب العلمية. ٦: ٣١٦.

٥ – مرتضى، الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين. دمشق، دار الهداية. ٩: ٢٣٠.

٦ – أحمد بن فارس،١٩٧٩م. معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.٥: ٣٧٥.

٧ – دكتور مصطفى الأعظمي.١٩٩٠ م. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه. القاهرة، مكتبة الكوثر، (ص: ٦) دكتور همام عبد الرحيم سعيد. ١٤٠٨هـ. الفكر المنهجي عند المحدثين. قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية. ص: ٢٢.

٣ – ظهور الفتن والفرق البدعية واتساع آرائهم ونظرياتهم.[١] وقد كان الصحابة والتابعون لا يسألون عن الاسناد حتى وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[٢].

٤– و بجانب أهل البدعة لم يكن الزنادقة أقل نصيبا في الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم وكثرت حركات الزندقة في القرن الثاني، ودس هؤلاء الزنادقة الكثير من الأحاديث في العقائد والأخلاق، والحلال والحرام[٣].

هذه الأسباب كانت من أهم الحوافز التي دفعت فطاحل المحدثين الى التدقيق والتحقيق في رواية الحديث سندا ومتنا،[٤] و أخذ المحدثون على عاتقهم أن ينقدوا رواية رواية وبذلك تركوا وراءهم تراثا عظيما للأجيال التي بعدهم، يقول الدكتور حمزة المليباري: لما انتشرت رواية الأحاديث الضعيفة الواهية بحسن نية من الرواة الصالحين غير الحافظين، وبسوء نية من أصحاب الأغراض والمصالح الخاصة، شمر المحدثون عن ساعد الجد وعزموا على تنقية السنة الشريفة من كل ما التصق بها من أباطيل وأكاذيب ووضعوا قواعد لحفظ الأسانيد والمتون من الوضع والتحريف والتصحيف والأوهام، كما اشترطوا شروطا وضوابط لقبول الحديث أو رده غاية في الدقة والإتقان.

وبذلك المنهج العلمي الرائع صانوا السنة الشريفة عن كذب المتعمدين ووهم الناقلين حتى وصلت الينا نقية سليمة، بل تركوا المدارس الحديثية ممثلة في جملة من القواعد مجسدة في دراسات حديثية مثل الصحيحين والسنن الأربعة وكتب العلل، تبصرة للأجيال بكيفية استخدام هذه القواعد في البحوث الحديثية[٥].

نشأة النقد وتطوره الى زمن الحافظ الزيلعي:

تعود الجذور التاريخية لنشأة علم النقد الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم، فالقرآن الكريم يوضح بعض المسائل الأساسية لعلم الجرح والتعديل وهو أساس علم النقد، يقول الشيخ المعلمي اليماني: أول من تكلم في أحوال الرجال، القرآن ثم النبي صلى الله عليه وسلم

١ – الشيخ محمد محمد أبو زهو،١٣٧٨هـ. الحديث والمحدثون. القاهرة دار الفكر العربي. ص٩٧ – ٩٨. والدكتور مصطفى السباعي،١٩٨٢م. السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي. دمشق المكتب الإسلامي ص: ٨١. الحديث والمحدثون ص: ٨٦ – ٨٧. الشهرستاني. الملل والنحل ١: ٩٦. مصر. مؤسسة الحلبي.

٢ – مقدمة صحيح مسلم للإمام مسلم، ١: ١٥.

٣ – الحاكم النيسابوري. ١٩٣٢. المدخل في أصول الحديث. حلب: المطبعة العلمية، ص: ١٨.

٤ – منهج النقد للأعظمي ص: ٦.

٥ – الدكتورحمزة المليباري.١٩٩٥م. الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها ص: ٢١، بيروت، دار ابن حزم.

ثم الصحابة، والآيات كثيرة في الثناء على الصحابة إجمالا، وذم المنافقين إجمالا ووردت آيات في الثناء على أفراد معينين من الصحابة كما يعلم من كتب الفضائل وآيات في التنبيه على نفاق أفراد معينين وعلى جرح أفراد آخرين.[١]

والنبي صلى الله عليه وسلم بذلك أرسى القواعد والأصول ومعالم المنهج النقدي كما يقول الدكتور لقمان: أن الرسول وضع اللبنة الأولى لبناء النقد في الحديث ورسم الخطوط الأولية لفن الجرح والتعديل، وأشار الى ضرورة وجود أصول وقواعد لتمحيص حديثه والتمييز بين الغث والسمين والثقة والضعيف والمعدل والمجروح[٢].

ومن الواضح أن النقد آنذاك كان على نطاق ضيق، إذ لم تكن الحاجة اليه ماسة، على أن ما حصل في هذا الوقت من مظاهر النقد للحديث انما كان من باب الحيطة و التثبت. ويذكر أن أبابكر كان أول من احتاط في قبول الروايات،[٣] وقد عد الحافظ ابن حبان، عمر وعليا أول من فتشا عن الرجال وبحثا عن النقل في الأخبار[٤]. ويمكن توجيه ذلك بأنهما توسعا في ذلك توسعا لم يكن معهودا من قبل، حتى غلب على ظن البعض أن عمر كان أول من فعل ذلك[٥].

قال العراقي: تكاد كل مصادر علم الحديث تجمع على أن الكلام في الجرح والتعديل متقدم ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم من كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم[٦].

وهكذا تتابع النقاد على نقد السنة سندا ومتنا، ولم يعد ميدان النقد حكرا على النقاد في مكة المكرمة والمدينة ، بل انتشر هذا المنهج في سائر البدان الاسلامية كالكوفة والبصرة وواسط وبغداد في العراق، ودمشق وبيت المقدس وقيسارية في الشام، وهراة ونيسابور في بلاد فارس، وبخارى وسمرقند في بلاد ماوراء النهر، وغيرها من حواضر العالم الاسلامي آنذاك، وبرع في كل من هذه البلدان نقاد عظام في مختلف الأزمان والعصور، ولم يزل هؤلاء النقاد في ازدياد دائم وخاصة في نقد الرواة تبعا لكثرة الرواة وشيوع الضعف وانتشار

---

١ – الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني. (١٩٩٤ م) علم الرجال وأهميته. مصر: دار الساري. ص: ٢٠-٢١.

٢ – الدكتور محمد لقمان،١٤٢٠ هـ . اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا،ص: ٣٢-٣٣ الرياض. دار الداعي للنشر والتوزيع.

٣ – المدخل للحاكم (ص: ٤٦) تذكرة الحفاظ للذهبي، ١: ٢.

٤ – راجع: المجروحين لابن حبان، ١: ٣٦ – ٣٧.

٥ – النقد عند المحدثين للأعظمي ص: ١١.

٦ – الحافظ العراقي، التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. ١٩٦٩م. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: المكتبة السلفية. ص: ٤٤٠.

الأهواء في الأجيال اللاحقة. وما أن أطل القرن الثالث الهجري حتى ظهر فن النقد بصورته المميزة، ودونت فيه المصنفات، ولم يزل المسلمون يتناقلون هذا العلم جيلا بعد جيل الى يومنا هذا وفي كل جيل نقاده[١].

وبهذا قد أدركنا أن المحدثين في كل عصر وفي كل جيل الى أيام الزيلعي كتبوا في هذا المجال، بأسالب مختلفة، وأما الإمام الزيلعي فهو قيد نفسه بتحقيق أحاديث الهداية تصحيحا وتضعيفا.

المبحث الثالث: ميزات كتاب نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية:

يقول الشيخ محمد عوامة في مقدمة كتاب نصب الراية: قد سمعت أقوال علماء الأمة، وحفاظ الحديث في حق المؤلف، الإمام الحافظ الجهبذ، وأغنتنا كلماتهم الموجزة عن الإطناب في مدحه، بَيْدَ أني أحاول أن أشير إلى لمعة من خصائص مؤلفه هذا، نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية، ليكون من بدء الأمر، بصيرةً لأولي الأبصار، وبصراً لأرباب البصائر، فيقع الكتاب في جذر قلوبهم، بانبلاج وانشراح.

منها: أن هذا الكتاب الفذّ، خدمة جليلة للأحاديث النبوية – على صاحبها الصلوات والتحيات – أكثر مما هو خدمة للمذهب الحنفي، فليكن أمام الباحث، أنه كما يحتاج اليه الفقيه المتمسك بالمذهب، كذلك يحتاج اليه المحدث، فأصبح مقياساً ونبراساً للفقهاء، والمحدثين.

ومنها: أنه نفع الأمة في الأحاديث، بتعقبها بجرح وتعديل، مع سرد الأسانيد، ثم ذكر فقه الحديث وفوائده، فالفقيه البارع، يفوز بأربه من فقه الحديث، والمحدث الجهبذ، يقضي وطره من أحوال الرواة، ولطائف الأخبار، والتحديث.

ومنها: أنه وصل الينا من الكتب القيِّمة في الحديث، التي أصبحت بعيدة شاسعة عن متناول أيدي أهل العلم، وأبحاث سامية فيما يتعلق بالرجال، من كتب أضاعتها يد الحدثان، ولا نرى لها عيناً، غير أثر في الكتب الأثرية، وكتب الطبقات والتراجم، من كتب أعلام الأمة، ومعالم الإسلام.

ومنها: أنه نرى فيه كلمات في موضوع الجرح والتعديل، من أئمة الفن، وجهابذة الحديث، ونقد الرجال، ما لا نشاهده في الذخيرة التي بين أيدينا، من كتب أسماء الرجال المطبوعة المتداولة، بحيث لو أفردت منه جزء مجموع، لأصبح كتاباً ضخماً في الموضوع.

فهذه خصائص عندي، كلها على حيالها، مزايا على حدة، واليك فائدة من فوائد كتابه، تمثيلاً لما قلته.٢

---

١ – ولمزيد من التوضيح ينظر كتاب الحافظ السخاوي المتكلمون في الرجال، وهو كتاب حافل رتبه على الطبقات منذ عهد الصحابة الى عصر الحافظ ابن حجر.

٢ – مقدمة نصب الراية للزيلعي، ١: ١٠.

وبعد أن عشت برهة غير قليلة من الزمن مع هذا الكتاب الجليل وجدت في صاحبه من الخصائص والمزايا التي قلما توجد في غيره ألخص القول فيه كما يأتي:

الميزة الأولى : عدم تعصبه للمذهب الحنفي:

كان الزيلعي حنفيا في الفقه، ولكنه لم يكن متعصبا مثل غيره من أهل المذاهب الفقهية بل يبين الحق حيث كان، ويدل على عدم تعصبه ما يأتي:

١ – إنه يتحلى في نقل الأدلة وأقوال أهل العلم بالتواضع ويظهر ذلك من كثرة نقوله عن أهل العلم مع عزوه الأقوال اليهم رغم أن بعضهم ممن يعدون في طبقته، ويعتبرون من أقرانه ومعاصريه، فقد أكثر النقل– مثلا– عن ابن عبدالهادي من كتابه تنقيح التحقيق ووفاته سنة(٧٤٤هـ)، كما نقل أيضاَ عن ابن كثير ووفاته سنة (٧٧٤هـ).

٢ – ويتحلى الزيلعي أيضا بالإنصاف، فلم يتعصب لمذهبه، ولم يكن متبعاَ لهواه، بل كان مؤثرا للحق، مقدما للدليل، منصفاً للخصم مع كمال الأدب وحسن العبارة، وهذه خلة عظيمة تدل على تجرد وإخلاص. ولذلك تراه أحيانا يذكر الأدلة التي ذكرها المرغيناني واستدل بها لإثبات مسألة فقهية، فيخرجها الزيلعي ثم يذكر ما لها وما عليها من جرح وتعديل بغض النظر عن تأييد أدلة أهل مذهبه.

٣– ذكره لأدلة الخصوم والتوسع في إيرادها مع ذكر طرقها وألفاظها وبيان صحتها وضعفها، والتعرض في بعض الأحوال لاستدلالات من احتج بها، حتى جاء كتابه "نصب الرأية" موسوعة حديثية رائعة شملت أحاديث المذاهب كلها، بل معظم ما ورد من أحاديث وآثار تتعلق بالمسائل الفقهية، حتى صار مرجعاَ معتمداَ لمن خرج أحاديث كتب المذاهب الأخرى كالشافعية، "فمن كتاب الزيلعي في تخريج الهداية استمد الزركشي في كثير مما كتبه من تخريج الرافعي"،[١] "بل منه استمد كثيراَ الحافظ ابن حجر في تخاريجه كتخريجه أحاديث شرح الوجيز للرافعي،[٢] وذلك لأنه اعتمد في كل باب أن يذكر أدلة المخالفين ثم هو في ذلك كثير الإنصاف، يحكي ما وجده من غير اعتراض و لا تعقب غالباَ، فكثر إقبال الطوائف عليه، لأن "له في مباحث الحديث إنصاف لا يميل إلى الاعتساف"،[٣] وقد عد بعضهم هذا الإنصاف من آثار تزكيته لنفسه فقال: "وترى من آثار تزكيته نفسه أنه لا يتعصب لمذهبه شيئاَ، بل يمشي مع الخصوم، ويسايرهم بغاية الإنصاف[٤].

---

١ – الدرر الكامنة لابن حجر، ٢: ٤١٧.

٢ – الفوائد البهية للكهنوي، ص: ٢٢٨.

٣ – المصدر السابق، ص: ٢٢٩.

٤ – مقدمة نصب الراية للزيلعي، ١: ٧، نقلا عن الشيخ محمد أنور الشاه الكشميري.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك أنه في فصل القراءة، من كتاب الصلاة تعرض لمسألة قراءة المأموم خلف الإمام وأورد أدلة الأحناف في عدم القراءة وبعد ذلك عقد فصلاً للأدلة المخالفة لخص فيه كلام الإمام البخاري فقال:"ملخص كلام البخاري في الجزء الذي وضعه في القراءة خلف الإمام"،[١] وأطال الكلام في ذلك وذكر معظم أدلة البخاري مع كونه قصد الرد على الأحناف في كتابه.

٤– لا يمشي الحافظ الزيلعي على طريقة الفقهاء بتصحيح أحاديث مذهبهم وتضعيف أحايث خصومهم، ولذلك تراه أحيانا يرد صنيع البيهقي والطحاوي وغيرهما في التدليل لمذهبهم بتصحيح الأحاديث وتضعيفها. ومما قال رافضا صنيع البيهقي في ذلك: وهذا القائل حمله الجهل، وفرط التعصب على أن ترك الحديث الصحيح وضعفه لكونه غير موافق لمذهبه[٢].

٥– إنه لا يتشدد في المسائل الفرعية الخلافية بل يرى أنها كلها جائزة قال: ويسوغ للإنسان أن يترك الأفضل لأجل تأليف القلوب واجتماع الكلمة، خوفا من التنفير، كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم بناء البيت على قواعد إبراهيم لكون قريش كانوا حديثي عهد بالجاهلية، وخشي تنفيرهم بذلك، ورأى تقديم مصلحة الاجتماع على ذلك، ولما أنكر الربيع على ابن مسعود إكماله الصلاة خلف عثمان، قال: الخلاف شر، وقد نص أحمد وغيره على ذلك في البسملة، و في وصل الوتر، وغير ذلك، مما فيه العدول عن الأفضل إلى الجائز المفضول مراعاة لائتلاف المأمومين أو لتعريفهم السنة، وأمثال ذلك، وهذا أصل كبير في سد الذرائع[٣].

٦– ذمه للتعصب و دعوته للعدل والإنصاف واتباع موجب الدليل، ويظهر ذلك جلياً في تعليقه الذي أورده بعد الكلام على أحاديث الجهر والإسرار بالبسلمة[٤].

وكل هذه النكات وغيرها تدل دلالة قاطعة على عدم التعصب المذهبي لدى الزيلعي.

الميزة الثانية : التوسع في التخريج:

من المزايا التي امتاز بها كتاب الزيلعي أنه لم يقتصر على ما ذكره المرغيناني، وإنما استوعب كل ما يشهد للمذهب الحنفي، مميزاً ما استدركه على المرغيناني بقوله: وفي الباب كذا، ويسوق الأحاديث الزائدة، وربما قال: ومن أحاديث الباب.

١ – الإحاطة بأحاديث الموضوع من المزايا الكبرى لنصب الراية ذلك أنه يخرج الأحاديث المرفوعة أولا ثم الموقوفة، ويبين ما كان أشار اليه المرغيناني من أحاديث ولو لم يصرح بكونها أحاديث، ثم تبعه بتخريج أحاديث أخرى في الباب بالتصريح والتفصيل حيث يذكر مظانها و طرقها وألفاظها وما قد يرد في نقدها، فيجمع ما استطاع، فيستقصي ويُحصي ما وقف عليه من المتابعات والشواهد.

---

١ – المصدر السابق، ٢: ١٩–٢٠.

٢ – المصدر السابق، ١: ٣٤٠.

٣ – المصدر السابق، ١: ٣٢٨.

٤ – المصدر السابق، ٢: ١٣.

ومن أمثلة ذلك تخريجه لحديث القلتين، حيث طول النفس بذكر طرقه واضطرابه في اللفظ والمعنى ملخصاً ذلك من كلام ابن دقيق العيد، فاستوعب في ذلك التلخيص استيعاباً بالغاً[١].

ولم يقتصر على أدلة المذهب الحنفي، وإنما يذكر الأحاديث التي في الباب، واستدل بها غير الأحناف. معنوناً بـ"أحاديث الخصوم" وعليه فهو يجمع كل أحاديث الباب، سواء منها ما يشهد للأحناف و ما يشهد لغيرهم. وبهذا الصنيع يستوعب ما في المسألة من الأحاديث التي احتج به العلماء على اختلاف مذاهبهم، ثم يخرجها، ويحرر ألفاظها، حتى صار كتابه من أعظم الموسوعات في إيراد أحاديث الأحكام. ولايكتفي بالنقل السرد بل يتكلم عليها تصحيحا وإعلالا، وعلى رُواتها جرحا وتعديلا، ويُكثر من النقل، وكان يغلب عليه الإنصاف.

ومن أظهر الأمثلة على ما سبق ما صنعه عند تخريج أحاديث الجهر بالبسملة والإسرار بها فقد استوعب استيعاباً بالغاً وجمع الأحاديث وخرجها، وذكر الطرق وبينها، وأضاف إلى ذلك ما نقله عن العلماء في الحكم على الأحاديث ثم ما ختم به مما روي في المسألة من الآثار[٢].

وقد يتوسع في تخريج الحديث عن الصحابة: ومثال ذلك تخريجه لحديث المسح على الخفين حيث قال: "قوله: المسح على الخفين جائز بالسنة والأخبار مستفيضة، قال ابن عبدالبر في كتاب الاستذكار: روى عن النبي صلي الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة، وفي الإمام: قال ابن المنذر: روينا عن الحسن أنه قال: حدثني سبعون من أصحاب النبي–صلى الله عليه وسلم– مسح على الخفين، انتهى. وأنا أذكر من هذه الأحاديث ما تيسر لي وجوده مستعيناً بالله"[٣] . ثم خرج أحاديث ثبوت المسح على الخفين عن ثلاثة وأربعين صحابياً[٤].

٢ – التحري والدقة: تميز الزيلعي بدقته في التخريج وتتبع الألفاظ، وتحرير الروايات، كما كان بالغ الدقة في عزوه ونقله، فكان يحرص الزيلعي عند تخريجه أن يخرج الحديث بلفظ المصنف أو بأقرب لفظ إلى لفظ المصنف ثم يتوسع في التخريج مبيناً في كل حديث وطريق لفظه حتى يعرف اختلاف الألفاظ، بل وينص في بعض الأحيان على أن تخريج الحديث بمعناه دون لفظه، و من أمثلة ذلك:

١ – انظر نصب الراية للزيلعي، ١: ١٠٥–١١٢، وانظر أمثلة أخرى ٣: ١٨٤–١٨٧، ١: ١٣٧–١٤١، ٢: ١٦–٢١.

٢ – المصدر السابق، ١: ٣٢٣–٣٦٣، وانظر أمثلة أخرى ١: ٣١٢، ٢: ١٢٧، ٣: ٣٠٧.

٣ – المصدر السابق، ١: ١٦٢.

٤ – المصدر السابق، ١: ١٦٢–١٧٣، وانظر أمثلة أخرى في نصب الراية للزيلعي، ١: ١٠، صفة وضوء النبي– صلى الله عله وسلم–، و في حد شرب الخمر٣: ٣٤٦.

عند تخريج الزيلعي لأول حديث في الكتاب،[١] قال: "هذا حديث مركب من حديثين رواهما المغيرة بن شعبة جعلهما المصنف حديثا واحداً"، ثم بين الزيلعي بدقة متناهية من أخرج حديث المغيرة في المسح على الناصية والخفين، ومن أخرج حديثه في البول عند السباطة، ثم أوضح أن حديث السباطة روي كذلك من حديث حذيفة، ثم قال: "ووقع لشيخنا العلامة علاءالدين في هذا الحديث وهم من وجهين:

أحدهما: أنه قال في حديث حذيفة بعد أن حكاه بلفظ البخاري وزيادة مسلم أخرجاه، وقد بينا أن مسلماً انفرد فيه بالمسح على الخفين، وقد صرح بذلك عبدالحق في الجمع بين الصحيحين فقال: لم يذكر البخاري فيه المسح على الخفين.

الوهم الثاني: أنه جعل حديث الكتاب مركباً من حديث المغيرة أنه عليه السلام مسح بناصيته وخفيه، و من حديث حذيفة في السباطة والبول قائما، وهذا عجب منه لأن المصنف جعلهما من رواية المغيرة، وقد بينا أن حديث السباطة والبول قائماً وأيضاً رواه المغيرة بن شعبة كما أخرجه عنه ابن ماجه، وكان من الواجب أن يذكرهما من رواية المغيرة ليطابق عزو المصنف[٢].

فهنا يظهر حرص الزيلعي على تتبع الألفاظ عند التخريج، دقته في وصف المطابقة والمخالفة في الألفاظ، مع تأكيده على تخريج لفظ المصنف.

بين من أخرج هذه الأحاديث من أئمة السنة في كتابه، ومن رواها من الصحابة. ثم تناول هذه الأحاديث بالبحث من حيث الصحة وعدمها في الكثير الغالب، فيناقض صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه، ناقلاً قول الأئمة في كثير من الأحيان، و دارساً باجتهاده هو في بعضها، وفي ثنايا ذلك تحدث عن دقائق في علم الدراية، كالكلام في الجرح والتعديل، والكلام في مناقشة الأسانيد، والكلام في الناسخ والمنسوخ.

وربما لم يدقق صاحب الهداية في سوق الحديث فينبه الزيلعي لذلك، ويبين الصواب.

٣– مقارنته بين النسخ: كان الزيلعي يحرص على أن يطالع للكتاب الواحد عدة نسخ و يقارن بينها عند الاختلاف و يثبت ذلك من باب العلم والأمانة، و تحرياً للدقة ومن أمثلة ذلك:

في أثناء تخريجه لبعض أحاديث المسح على الخفين ذكر حديثاً وخرجه عند ابن ماجه وذكر لفظه، وماقيل في تضعيفه ثم قال: "وهذا الحديث مما استدركه شيخنا أبو الحجاج المزي على ابن عساكر إذ لم يذكره في أطرافه، وكأنه ليس في بعض نسخ ابن ماجه، وأنا

١ – وهو قول صاحب الهداية للمرغيناني، ١: ١٥، روى المغيرة بن شعبة أن النبي–صلي الله عليه وسلم– أتى سباطة قوم فبال قائماً وتوضأ، ومسح على ناصيته وخففيه".

٢ – الزيلعي، نصب الراية ، ١: ١–٢. وانظر أمثلة أخرى ١: ٢٩٩، ١: ٤٢٠، ٢: ٣٨٤، ٣: ٣٩٠، ٣: ١٦٠، ٤: ٣٨.

وجدته في نسخة ولم أجده في أخرى، والله أعلم"[١]. ومما قال أيضا في حديث البسملة في بداية الطهارة : هكذا رأيته في نسخته عتيقة من المستدرك.[٢] بمعنى أن الزيلعي كانت في حوزته نسخ عديدة من المستدرك فنقل هذا الحديث الذي ذكره من نسخة عتيقة.

٤– دقة التحري في المنقول عن العلماء: كان الزيلعي يتميز بأنه يرجع إلى الكتب ويطالعها بنفسه ويتحقق من الأقوال وعزوها ويبين ما يقع من خلل في ذلك، ومن الأمثلة على ذلك:

ذكر أن ابن المديني ممن قال بسماع الحسن من سمرة مطلقاً، ثم بين أن هذا القول ذكره عنه البخاري في تاريخه الوسط، وأن الترمذي نقله في كتابه عن البخاري، ثم قال: "ولم يحسن شيخنا علاءالدين فقال مقلداً لغيره، قال الترمذي سماع الحسن من سمرة عندي صحيح، والترمذي لم يقل ذلك، وإنما نقله عن البخاري عن ابن المديني كما ذكرناه، ولكن الظاهر من الترمذي أنه يختار هذا القول فإنه صحح في كتابه عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة"[٣].

فتأمل ما بينه من أن الترمذي لم يقل هذا القول بل نقله عن غيره، وبين بعد ذلك أن حكم الترمذي على عدد من أحاديث الحسن عن سمرة يدل على أخذه بهذا القول، و مع ذلك لا يصح أن يقال إنه قاله تصريحاً بلفظه في كتابه، وهذا ولا شك غاية في الدقة والتحري.

٥– وقد طالت بعض المباحث التي ضمنها كتابه، حتى بلغ أحد المباحث نحو ثلاثين صحيفة كُتب بحرف دقيق، ولو أُفرد بالنشر لجاء في كتاب لطيف مُمتع"[٤].

٦– وأحيانا يكتفي بالإحالة. كما قال: وكأنه عند البخاري، ويُنظَر.[٥] وقال أيضا: وينظر الصحيحان.[٦] كأنه يقول وينبغي أن يُراجَع فيه نسخة أخرى، فإني لم أعتمد على النسخة، وعلقتُ هنا لأتذكره، والله أعلم[٧].

هذه النكات تدل دلالة صريحة على توسعه في التخريج والكلام على الروايات.

---

١ – المصدر السابق، ١: ١٨١. وانظر أمثلة أخري في نصب الراية حيث يقول: نسخ أبي داود ١: ٣١٣ و ٣: ٢٠٤، نسخ الترمذي ١: ٢١١، نسخ مسند البزار ٣: ١٢٤.

٢ – الزيلعي، نصب الراية ، ١: ٣.

٣ – المصدر السابق، ١: ٨٩، وانظر أمثلة أخرى ٢: ١٦٤، ١٦٥، ١: ٣٦٥، ٣٦٦.

٤ – المصدر السابق، ١: ٣٣٦–٣٤٦.

٥ – المصدر السابق، ٣: ١٧٩.

٦ – المصدر السابق، ٢: ١٥٦.

٧ – المصدر السابق، ٣: ٤٣٥.

الميزة الثالثة : الاطلاع على المصادر المعتمدة والاستفادة منها:

لم يقتصر الزيلعي على التخريج من المصنفات والجوامع والمسانيد والصحاح والسنن، بل تنوعت مصادره، ونقل عن مصادر غزيرة، وكتب نادرة، وقد رجع الى المصادر الأصلية في كل فن، سواء كتب الحديث أو كتب الجرح والتعديل أو كتب تراجم الرواة ونحو ذلك. وهذا دليل على أن الرجل طويل الباع، واسع الاطلاع، صاحب تفنّن في العلوم، ومن أكثر من أفاد منه الزيلعي: ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام"، وابن دقيق العيد في الإمام، وابن عبد الهادي في التنقيح وغيره.

إن تأمل المصادر التي رجع اليها الزيلعي ونقل منها مادة كتابه أمر مهم يبرز مزايا كتابه، ويؤكد سعة اطلاعه، و يجلي منهجه في التعامل مع هذه المصادر، و يمكن معرفة ذلك من خلال النقاط التالية:

ألف: تنوع المصادر: المصادر التي رجع اليها الزيلعي كثيرة في عددها متنوعة وهي تشتمل على:

١ – الأمهات المعتمدة في العلوم المختلفة، ففي الحديث اعتمد –كما مر بنا– على أمهات كتب السنة المعتمدة المشهورة، وكذلك في التفسير والسيرة والرجال وغيرها.

٢ – الكتب المختصة بموضوعات معينة أولها صلة و تعلق بموضوعات الأحاديث فنراه مثلاً، يرجع إلى فضائل شعبان، إذا كان الحديث في فضائل شعبان، وإلى أخبار أصبهان إذا كان الحديث في فضائل أهل فارس، وهكذا، كما أنه إذا كان الحديث في الأحكام الفقهية رجع إلى كتب الأحكام ونقل عنها أقوال العلماء كنقله الكثير عن (الإمام) و(الإلمام) و(أحكام عبدالحق) وتعليق ابن القطان وتعقباته عليه والتحقيق لابن الجوزي، وتنقيحه لابن عبدالهادي، ومن دلائل ذلك نقله الكثير عن تفسير الثعلبي والبغوي والواحدي، رغم أن تفسير الثعلبي فيه الموضوع والضعيف، وعلة ذلك تأثر الزمخشري ونقله عنه ومتابعة الواحدي والبغوي للثعلبي في كثير مما رواه وأورده من الأحاديث والآثار في التفسير وأسباب النزول.

فقد اشتملت مصادر الزيلعي على الأصول والأمهات، كما اشتملت على ما انفرد أو اختص ببعض الموضوعات.

ب: الاطلاع على المصادر: صنيع الزيلعي يدل على أنه ما عزا إلى تلك المصادر أو نقل عنها إلا بعد إطلاعه عليها، إذ لم يعتمد على حفظه، ولا على نقل غيره سوى في مواضع ليست كثيرة، ومما يؤكد أن معظم تلك المصادر كانت تحت يده وطالعها بنفسه عدة أمور منها:

١ – تحديد موضع الحديث أوالنص المنقول من المصدر، فهو يذكر موضع الحديث بتحديد اسم الكتاب،[١] أوعنوان الباب،[٢] وإذا كان الكتاب في التراجم حدد الموضع بذكر اسم المترجم، وإذا كان في السيرة حدد الموضع بذكر الباب أو الحادثة[٣]، وإذا كان على التقاسيم والأنواع ذكر رقم القسم والنوع،[٤] وأمثلة ذلك كثيرة جداً ومتكررة في غالب الأحاديث.

٢ – جزمه بالمطابقة اللفظية أوعدمها بين المصدر والهداية، فتارة يذكربلفظ المصنف،[٥] وتارة بنقص يسير[٦] أوبتغيير يسير،[٧] فهو إذن يقارن إستناداً إلى نصوص بين يديه، يراها بعينيه، وينقل عنها بالنص، وصنيعه هذا كثير في كتابه وأمثلته في أكثر الأحاديث.

٣ – تمييزه لطريقة ذكر النص في المصدر فإن كان مسنداً ذكر إسناده أو بعض إسناده، وإن كان غير مسند بين ذلك بطريقة عزوه، أو بالتنصيص على ذلك بقوله (ذكره بلا سند).[٨] أو (ذكره بلا سند ولا راو)[٩] .

٤ – وصفه لبعض الكتب أو ذكره لأماكن وجودها، فهو مثلاً يصف "كتاب الجنائز" لأبي حفص عمر بن شاهين، بقوله: وهو مجلد وسط،[١٠] وقال عن أحاديث عطاء: جمع الطبراني أحاديث من اسمه عطاء وهو جزء حديثي[١١].

---

١ – ومثال ذلك قوله رواه أبو داود. والترمذي في كتاب الأطعمة. والنسائي في الطهارة. نصب الراية ١: ٨، وقال في موضع : وذكرها البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب الصوم. نصب الراية ١: ٩، وقال في موضع : رواه البخاري أيضا في كتاب اللباس – في باب من لبس جبة ضيقة الكمين، نصب الراية ١: ١١، وقال في موضع : رواه النسائي في سننه في كتاب الفرع والعتيرة، وابن ماجه في كتاب اللباس. نصب الراية ١: ١١٦، و قال أيضا: رواه البخاري في كتاب الإعتصام، ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وسلم. انظر ٣: ٥٨. والأمثلة على ذلك كثيرة .

٢ – ومثال ذلك قوله : أخرجه ابن ماجه في الطهارة في باب الوضوء من النوم عن سفيان عن عاصم به، وفي الفتن. نصب الراية ١: ١٨٣، و رواه البيهقي في السنن في باب الوضوء من النبيذ. نصب الراية ١: ٧٧ و باب زكاة العسل نصب الراية ١: ١٠٣ و باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة نصب الراية ١: ١١٤. والأمثلة على ذلك كثيرة.

٣ – راجع: نصب الراية للزيلعي، ٢: ٣٠٨، ٣: ٤٠٢، ٣، ٤٠٦، ٣، ٤٢١.

٤ – ومثال ذلك قوله : ورواه ابن حبان في صحيحه في النوع الأول، من القسم الرابع. نصب الراية ١: ٥، ورواه ابن حبان في صحيحه في النوع الخمسين من القسم الرابع. نصب الراية ١: ٤٣، ورواه ابن حبان في صحيحه في النوع الحادي والسبعين، من القسم الأول. نصب الراية ١: ١٨٣.

٥ – راجع: نصب الراية للزيلعي، ١: ١٠٩، ١: ٤٠٢، ٢: ١٤٧، ٣: ١٩٨.

٦ – راجع: المصدر السابق ١: ٥٦، ١: ١٦٨، ١: ٢٣٥، ٢: ١١٠، ٢: ٣٥٨.

٧ – راجع: المصدر السابق ١: ٢٢٥، ١: ٣٧٨، ٣: ٨٩، ٣: ٢٧٤.

٨ – المصدر السابق ٢: ١٥٧ و ٤: ١٨٤.

٩ – المصدر السابق ٢: ٣١٧.

١٠ – المصدر السابق ٢: ٢٥٤.

١١ – المصدر السابق ١: ٢٠٦.

٥– تنصيصه على اطلاعه على أكثر من نسخة من نسخ الكتاب، كما ذكر ذلك عن كتاب الهداية، [١] وكما نقل بعض ما جاء في نسخ ابن ماجه،[٢] وأبي داود،[٣] والترمذي،[٤] وغير ذلك ونص على إطلاعه على ذلك كله.

ج : النقل عن المصادر: نقل الزيلعي من تلك المصادر بإحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: النقل حرفيا، ويدل على ذلك:

١ – نقله الأسانيد مع متونها.

٢ – ذكره المطابقة مع لفظ الهداية والمخالفة.

٣– بيانه زيادة ألفاظ بعض المصادر على بعض، فقد ينقل الرواية عن مصدر، ثم يعزوها لمصدر آخر ويقول زاد فيه كذا وكذا[٥].

٤– تصريحه بالنقل النصي في البداية والنهاية حيث يقول قال فلان أو رواه فلان ثم ينقل النص ويقول في آخره: "انتهى".[٦] أو "انتهى كلامه"[٧]، ونادراً ما يذكر النص ثم يعقبه بذكر المصدر كقوله بعد ذكر كلام "انتهى من الإمام"[٨].

الطريقة الثانية: النقل المختصر: وذلك عند الحاجة إلى ذلك إما لكونه سبق ذكر النص فيعزوه إلى مصدر آخر و يشير إلى أنه ذكره مختصراً، أو لكون الكلام طويلاً فيختصره.

---

١ – قوله: يوجد هذا الحديث في بعض نسخ الهداية. نصب الراية ١: ٩٣، وقوله: يوجد في بعض نسخ الهداية. نصب الراية ١: ٣٩٢. وقوله: هكذا في غالب نسخ الهداية، لحديث بني سيارة، وهو غلط، ويوجد في بعضها أبي سيارة، وهو الصواب، انتهى. نصب الراية ٢: ٣٩٢. ويؤخذ من بعض نسخ الهداية اليهود، عوض: النصارى، نصب الراية ٤: ٨٧. هذا يوجد في بعض نسخ الهداية، نصب الراية ٤: ٨٥.

٢ – وهذا الحديث مما استدركه شيخنا أبو الحجاج المزي على ابن عساكر، إذ لم يذكره في أطرافه وكأنه ليس في بعض نسخ ابن ماجه، وأنا وجدته في نسخة ولم أجده في أخرى، والله أعلم. نصب الراية ١: ١٨١، وقوله : ويوجد في بعض نسخ ابن ماجه "المفاوضة" عوض "المقارضة". نصب الراية ٣: ٤٧٥. وقد وقع في بعض نسخ ابن ماجه عمرو بن سعيد بالواو وهو كذلك في أطراف ابن عساكر وهو خطأ، نصب الراية ٤: ٣٣٠.

٣ – إن هذا الحديث لا يوجد في غالب نسخ أبي داود، وإنما وجدناه في النسخة التي هي من رواية ابن داسة. ولذلك لم يعزه ابن عساكر في الأطراف اليه، ولا ذكره المنذري في مختصره، ولم يعزه ابن تيمية في المنتقى إلا لمسند أحمد فقط. والنووي في شرح مسلم لم يعزه إلا للدارقطني. والبيهقي في سننه لم يروه إلا من جهة الدارقطني، ولم أر من عزاه لأبي داود إلا عبد الحق في أحكامه. نصب الراية للزيلعي، ١: ٣١٣.

٤ – نقل حديثا عن الترمذي ثم قال: هكذا وجدته في عدة نسخ. نصب الراية للزيلعي، ٣: ٢٠٤.

٥ – انظر المصدر السابق ١: ١٢٠، ١: ٢٦٥.

٦ – المصدر السابق ٢: ٢٣.

٧ – المصدر السابق ٣: ٣٥٤.

٨ – المصدر السابق ١: ٢٧٧، ٣: ١٥١.

ومن الأمثلة على الأول: أنه يذكر أول الحديث ثم يقول: "الحديث بطوله"[١] أو يقول: "مختصر"[٢].

و من الأمثلة على الثاني: أنه يذكر أن القول في المسألة طويل ثم يقول قبل إيراد النص: "وملخص كلامه"،[٣] أو يقول: "وأنا أذكره مختصراً"،[٤] ثم ينقل النص بتصرف واختصار.

د: تسمية المصادر: الزيلعي ينص في الغالب على أسماء المصادر ولكنه لا يذكرها جميعاً بأسمائها كاملة ويتضح ذلك من خلال الآتي:

[أ] الكتب المشهورة بذكرها بما اشتهرت به من وصف ونسبة إلى مؤلفيها، ويقدم إسم المصنف في الغالب على اسم الكتاب فيقول مثلا: البخاري في صحيحه، ابن حبان في صحيحه، الحاكم في مستدركه، الطبري في تفسيره، البزار في مسنده، ابن عدي في الكامل، العقيلي في ضعفائه، وهكذا مما يظهر بجلاء وكثرة في صنيعه مع كثير من المصادر المشهورة التي لم يذكر أسماءها كاملة ولا أسماء مؤلفيها[٥].

ونظراً لشهرة هذه الكتب وكثرة نقله منها فإن الزيلعي تجوز فأغفل ذكرها مستغنياً بشهرة مؤلفيها وانصراف التسمية عند الإطلاق إلى كتبهم المشهورة فنراه يقول مثلاً:

١ – "رواه البخاري ومسلم من حديث..." ومراده في صحيحهما.

٢– "رواه العقيلي وابن عدي في كتابيهما" ومراده الضعفاء والكامل.

٣– "رواه ابن ابي شيبة وعبدالرزاق" ومراده في مصنفيهما.

وهكذا في كثير من الكتب المشهورة، وهذا الصنيع قليل بالنسبة لذكره أسماء الكتب.

[ب] ذكره المؤلفين بكناهم وألقابهم وربما بكامل أسمائهم مع ذكر أسماء كتبهم، ومن أمثلة ذلك:

١ – "رواه أبوعبدالله الترمذي الحكيم في كتابه نوادر الأصول"[٦].

---

١ – المصدر السابق ١: ٤٦، ١: ١٤١.

٢ – المصدر السابق ١: ٢٥٥، ٢: ٣٦.

٣ – المصدر السابق ١: ٩٨، ٢: ١٦٥.

٤ – المصدر السابق ١: ٤٩.

٥ – وهذا الصنيع مشى عليه كثير من العلماء، وأمثلته مبثوثة في سائر أحاديث الكتاب.

٦ – المصدر السابق ٤: ٢٨، ٤: ١٣٠.

٢– "رواه الإمام أبوعبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال"[١].

٣ – "رواه الإمام أبوالهيثم حمزه بن يوسف السهمي في تاريخ جرجان"[٢].

٤ – "رواه أبوالفتح سليم بن أيوب الرازي الفقيه الشافعي في كتاب الترغيب"[٣].

وربما اختصر في اسم المؤلف فذكره بما هو مشهور به مع ذكره اسم الكتاب ومن أمثلة ذلك:

١ – "قال ابن دحية في كتابه المسمي بالتنوير في مولد السراج المنير"[٤].

٢– "رواه الخطيب البغدادي في كتاب الجامع لآداب الراوي والسامع"[٥].

٣ – "رواه أبوبكر ابن السني في كتابه عمل اليوم والليلة"[٦].

وربما عكس فذكر اسم المؤلف كاملاً واختصر اسم الكتاب ومن أمثلة ذلك قوله:

١ – رواه الإمام محمد بن نصر المروزي الفقيه الشافعي في كتاب الصلاة"[٧].

٢ – قال القاضي أبوعبدالله محمد بن سلامة القضاعي في كتابه مسند الشهاب"[٨].

٣ – "رواه أبوحفص عمر بن أحمد بن عثمان–المعروف بابن شاهين– في كتاب الترغيب"[٩].

---

١ – المصدر السابق ٢: ٣٣٤، ٢: ٣٥١، ٢: ٣٥٥.

٢ – المصدر السابق ١: ٤٨، ٢: ٤٠٠.

٣ – المصدر السابق ٢: ١٥٣.

٤ – المصدر السابق ١: ٧٥.

٥ – المصدر السابق ٢: ٦٣.

٦ – المصدر السابق ٢: ٢٥٨.

٧ – المصدر السابق ٢: ١٤٧.

٨ – المصدر السابق ٣: ٢٦٩.

٩ – المصدر السابق ١: ١٧٣.

[ج] بعض المؤلفات ذكرها بموضوعاتها ومن ذلك قوله: "قال ابن طاهر في كلامه على أحاديث الشهاب"[١] وذكر كتاب ابن عبدالهادي في الرد على الخطيب البغدادي[٢].

وكذلك كتاب أبي بشر الدولابي الذي جمع فيه أحاديث سفيان،٣ وقوله: "هذا أبطله الحافظ عبدالغني في الكتاب الذي وضعه في أوهام المدخل للحاكم"[٤].

وبالجملة فإن مصادر الزيلعي وطريقة تعامله معها تعطي للكتاب منزلة وقيمة علمية ستتضح بجلاء من خلال استفادة العلماء منه.

الميزة الرابعة: الاستدراك والنقد على العلماء: قد استدرك الزيلعي على غيره سواء في التخريج أو الجرح والتعديل أو الحكم على الحديث، لأنه لم يكن مجرد مطلع ناقل، بل كان متفحصاً وناقداً ولذا فقد استدرك على بعض العلماء ما أخطأوا فيه، وبين ما وهموا فيه و صوب الأخطاء. و من أمثلة ذلك :

الف : ينقد بعض المحدثين على صنيعهم في التخريج :

ذكر الحافظ الهيثمي حديثا عن الطبراني ثم قال: رواه الطبراني، ولم يقل عن جرير فهو منقطع.[٥] فجاء الحافظ الزيلعي وخرج هذا الحديث من الطبراني في الكبير وفيه تصريح بذكر جرير[٦].

روت عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العشاء أربعا، قلت: قال شيخنا علاء الدين مقلدا لغيره: هذا الحديث لم أجده، وهذا من أعجب العجاب، فقد رواه أبو داود في "سننه"[٧].

ذكر حديثا قال فيه عبد الحق في بيان الوهم أخرجه البخاري منقطعا، اعترض عليه الزيلعي بقوله: وعجيب من عبد الحق كيف ذكر هذا الحديث، وقال: إن البخاري لم يصل سنده به، والبخاري ذكره منقطعا، ثم وصله، ... فترك الحديث المتصل، وذكر المنقطع، وقال: لم يصل البخاري سنده به، وينبغي أن يراجع فيه نسخة أخرى، فإني لم أعتمد على النسخة، وعلقت هنا لأتذكره، والله أعلم[٨].

---

١ – المصدر السابق ١: ٢٤٥.

٢ – المصدر السابق ٣: ٩٦.

٣ – المصدر السابق ١: ١٦.

٤ – المصدر السابق ٢: ٨٥.

٥ – نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، (١٩٩٤ م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق: حسام الدين القدسي. القاهرة. مكتبة القدسي. ٥: ٣٣١.

٦ – سليمان بن أحمد، الطبراني (١٩٨٣) المعجم الكبير: تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، العراق، مكتبة العلوم والحكم. ٢: ٢٩٢.

٧ – الزيلعي، نصب الراية ، ٢: ١٤٥.

٨ – المصدر السابق ٣: ٤٣٥.

ووهم القاضي شمس الدين في "الغاية" فعزاه للبخاري، ومسلم. ومسلم لم يروه، والبخاري إنما ذكره تعليقا، وذكر أنه قلد سبط ابن الجوزي في ذلك[١].

ذكر الزيلعي أثناء تخريجه لحديث التوضي بنبيذ التمر، و وهم شيخنا علاء الدين، فعزاه للأربعة، والنسائي لم يروه أصلا، والله أعلم[٢].

ذكر الزيلعي أثناء تخريجه لحديث عن الحاكم في كتاب المعرفة، وعزاه شيخنا علاء الدين لمراسيل أبي داود، ووهم في ذلك، وليس عند أبي داود لتميم بن طرفة إلا حديث واحد في الجهاد، وهو من أوهامه التي استبد بها[٣].

و ذكر حديثا من الصحيحين ثم قال: أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد في "مسنده" وابن حبان في "صحيحه" ... ولشيخنا علاء الدين ههنا وهمان، قلد فيهما غيره: أحدهما: أنه لم يعز الحديث إلا لأبي داود. والترمذي، من حديث أبي هريرة، وقد قدمنا أنه في "الصحيحين[٤].

ب: ينقد بعض المحدثين على أحكامهم في الجرح والتعديل :

ذكر حديثا وقال: أخرجه البيهقي في سننه وقال: رواه بقية عن شيوخه المجهولين. وفيه أمران: أحدهما: أنه أوهم بقوله، عن شيوخه المجهولين: إن الواسطي مجهول، وليس كذلك[٥].

واعتنى بنقل بعض تعقبات الذهبي في تلخيصه المستدرك، كما تراه[٦].

و ذكر الزيلعي أن الحاكم سكت عن حديث، وأن الذهبي صححه في مختصره.[٧] و على هذا هو أول من رأيته جاء بدعوى إقرار الذهبي تصحيح الحاكم، فقد ذكر حديثا رواه الحاكم وصحح سنده، ثم قال: وأقره الذهبي عليه. وذكر المرغيناني حديثا باطلا لا أصل له، فقال الزيلعي: لم أعرف الحديث الذي أشار اليه المصنف[٨].

---

١ – المصدر السابق ٢: ٤٤٢.

٢ – المصدر السابق ١: ١٣٧.

٣ – المصدر السابق ٤: ١٠٩.

٤ – المصدر السابق ٢: ٩٨.

٥ – المصدر السابق ١: ١١٩.

٦ – المصدر السابق ١: ٢٩٧، ٣: ٣٤٤، ٤: ٢٤١– ٢٤٢.

٧ – المصدر السابق ٣: ٣٤٧.

٨ – المصدر السابق ٤: ٥٥.

يعترض الزيلعي على البيهقي في تضعيفه لحديث في البسملة فيقول: وكيف يعلل الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه بالحديث الضعيف الذي رواه الدارقطني؟! وهلا جعلوا الحديث الصحيح علة للضعيف، ومخالفة أصحاب أبي هريرة الثقات الأثبات لنعيم موجبا لرده؟، إذ مقتضى العلم أن يعلل الحديث الضعيف بالحديث الصحيح، كما فعلنا نحن[١]. ومن خلال هذه الأمثلة وغيرها أدركنا أن الزيلعي ينقد صنيع بعض المحدثين في أحكامهم في الجرح والتعديل.

الميزة الخامسة: التعريف ببعض المسائل الفقهية :

من الميزات التي امتاز بها الزيلعي أنه قد يتعرض في بعض المواضع لبعض النكت والفوائد الفقهية،[٢] وهو كان قد أوتي حظاً وافراً من علم الفقه واصوله، وقد أشار ابن فهد إلى ذلك بقوله :"تفقه وبرع"،٣ وقال ابن تغري بردي إنه كان"بارعاً في الفقه والأصول"،٤ وقال الزركاني:"فقيه"،٥ وقال كحالة: "أصولي".٦ وقد تلمذ الزيلعي على الفخر الزيلعي شارح الكنز وهو من فقهاء الأحناف المشهورين، وقد تعرض الزيلعي في كتابه إلى موضوعات تكشف بعض الأستار عن علمه بالفقه[٧].

الميزة السادسة : التعريف ببعض المسائل الحديثية:

من الميزات التي امتاز بها الزيلعي أنه قد يعرف المصطلحات العلمية و المسائل الحديثية ومذاهب العلماء فيها، وقد أتاح الإطلاع الواسع، مع التلقي والتحري للإمام الزيلعي أن يعرف المسائل المشكلة في علم الحديث، و يميز بين مذاهب المحدثين فيها، ومواضع اتفاقهم واختلافهم، ومن أمثلة ذلك:

مسألة سماع الحسن البصري من سمرة فقد بين الزيلعي أن المحدثين فيها على ثلاثة مذاهب أحدها: أنه سمع منه مطلقاً، والثاني: أنه لم يسمع منه شيئاَ، والثالث: أنه سمع منه حديث العقيقة فقط، ثم بين من قال بكل قول، والمصادر التي ذكرت هذه الأقوال،

---

١ – المصدر السابق ١: ٣٤١.

٢ – المصدر السابق ٤: ٤٧.

٣ – لحظ الالحاظ لابن فهد، ص: ١٢٨.

٤ – النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، ١١: ١٠، ووصفه اللكهنوي بالبراعة في الفقه والحديث. الفوائد البهية، ص:٢٢٨.

٥ – الأعلام للزركلي، ٤: ١٤٧.

٦ – معجم المولفين لرضا كحالة، ٦: ١٦٥.

٧ – يراجع: الأعلام للزركلي ٤: ١٤٧.

واستوعب ذلك استيعاباَ بالغاَ، ثم زاد فنقل عن البزار كلاماً مطولاً في المسألة، ثم ختم كلامه بذكر القول في سماع الحسن عن عتبة بن غزوان، وأبي هريرة رضي الله عنهما[١].

وبالنسبة لعلوم الحديث فقد تعرض الزيلعي لذكر عدد من أنواع الحديث وحكمها عند المحدثين، و ذلك في ثنايا ذكره لكلام العلماء على الأحاديث التي يخرجها، كما ذكر كثيراً من الموضوعات والمسائل المتعلقة بعلوم الحديث ومن أمثلة ذلك:

يقول في شروط الصحيح: "إن شرط الحديث الثابت أن لا يكون شاذاَ و لا معلاً"[٢].

وقال في سياق تلخيصه لكلام قاله الدارقطني: "وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العمل عندهم بالخبر إذا كان روايه عدلاً مشهوراً أو رجلاً ارتفع عنه اسم الجهالة، فصار حينئذ معروفا"[٣].

وفي مراتبه قال: "وأعلى درجة الصحيح عند الحفاظ ما اتفق عليه الشيخان، ولو في أصله فكيف إذا اتفقا على لفظه"[٤].

وتعرض لمن اشترطوا الصحة في كتبهم غير الشيخين وبين مذهب المحدثين في أحاديثهم وتصحيحهم فقال عن تصحيح الحاكم في مستدركه: "وتصحيح الحاكم لا يعتد به...فقد عرف تساهله في ذلك"[٥] وقال في موضع آخر: "الحاكم عرف تساهله وتصحيحه للأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة"[٦] و في موضع ثالث قال عن الحاكم: "كثير الأوهام"[٧] وبين رتبة تصحيحه عند المقارنة فقال: "وتوثيق الحاكم لا يعارض ما يثبت في الصحيح خلافه لما عرف من تساهله، حتى قيل أن تصحيحه دون تصحيح الترمذي"[٨].

وقال عن تصحيح ابن خزيمة، وابن حبان"تصحيحهما أرجح من تصحيح الحاكم بلا نزاع"[٩].

---

١ – الزيلعي، نصب الراية ، ١: ٨٩–٩١.

٢ – المصدر السابق ١: ٣٥٤.

٣ – المصدر السابق ٤: ٣٥٨.

٤ – المصدر السابق ١: ٤٢١.

٥ – المصدر السابق ١: ٣٤٤.

٦ – المصدر السابق ١: ٣٦٠.

٧ – المصدر السابق ٣: ٢٨.

٨ – المصدر السابق ١: ٣٥٢.

٩ – المصدر السابق ١: ٣٥٢.

وكذلك ذكر الزيلعي أنواعاً أخرى من الأحاديث فأشار إلى تعريفها أو حكمها، فها هو يقول عن الحديث المضطرب: "الإضطراب في السند والمتن مما يوجب ضعف الحديث لأنه مشعر بعدم ضبطه"[١].

وتعرض للتعارض بين الرفع والوقف فقال: "إذا رفع ثقة حديثاً، ووقفه آخر أو فعلهما شخص واحد في وقتين ترجح الرفع، لأنه أتى بزيادة، ويجوز أن يسمع الرجل حديثاً فيفتي به في وقت، ويرفعه في وقت آخر، وهذا أولى من تغليط الراوي"،[٢] وفي تعارض الوصل والإرسال قال الزيلعي: "والثقة إذا وصل حديثاً يقدم وصله على الإرسال"،[٣] وعن زيادة الثقة قال: "والزيادة من الثقة مقبولة"[٤]، إضافة إلى أن الزيلعي نقل عن علماء الحديث الكثير والكثير من الأقوال في أنواع الحديث ومسائله.

الميزة السابعة: وقد يشير الى مناهج المؤلفين :

أشار الزيلعي إلى كثير من الملامح المنهجية التي التزمها الأئمة في كتبهم ومن أمثلة ذلك:

أشار الزيلعي في ثنايا نصب الراية إلى ملامح منهجية لمختصر أبي داود للمنذري، فهو مرة يقول: "وكذلك المنذري في مختصره مقلداً للأطراف كما هو عادته"،[٥] فهو يشير إلى إعتماد المنذري في العزو على كتب الأطراف، ويؤكد ذلك بقوله في موضع آخر: "وهذا مما يقوي أنه كان يقلد أصحاب الأطراف"،[٦] وفي موضع ثالث بقوله: "ومن هنا يظهر أنه كان يقلد أصحاب الأطراف"،[٧] وهذا الأمر عرفه الزيلعي بالأدلة من خلال التتبع والمطابقة عند استدراكه على المنذري قصوره أو خطأه في العزو[٨]. ويراجع كلامه على تساهل الحاكم في التصحيح في المستدرك.[٩] وكلامه على أحكام عبدالحق.[١٠] وعلى الوهم والإيهام لإبن القطان[١١]. ومن خلال كلامه على هذه الكتب يتبين لنا منهج هؤلاء الأئمة في كتبهم.

---

١ – المصدر السابق ١: ٣٥٤.

٢ – المصدر السابق ١: ١٩.

٣ – المصدر السابق ١٠: ٧٦.

٤ – المصدر السابق ١: ٣٩.

٥ – المصدر السابق ٢: ٣٥٤.

٦ – المصدر السابق ٤: ٢٧٣.

٧ – المصدر السابق ٣: ٢٥.

٨ – المصدر السابق ١: ٣٦٥، ٢: ٩٨.

٩ – المصدر السابق ٢: ١٨٧، ٣: ١٤٧.

١٠ – المصدر السابق ٤: ٩٤.

١١ – المصدر السابق ١: ٣١٤.

خلاصة الكلام أن كتاب نصب الراية له ميزات كثيرة تفوق الحصر، وما ذكرناه أنموذج من تلكم الميزات فقد عرفنا شيئا من ميزاته.

النتائج :

أظهر البحث أن الحافظ الزيلعي يمتلك منهجًا نقديًا رصينًا في كتابه *نصب الراية*، يجمع بين دقة المحدثين المتقدمين وعمق منهجية المتأخرين، مما جعله مرجعًا أصيلًا في التخريج ونقد الأسانيد والمتون، وركيزة أساسية في خدمة السنة النبوية.

تبيّن أن منهج الزيلعي تميّز بـ:

١ – تتبع طرق الحديث وجمع شواهده من مصادر متعددة.

٢ – الاعتماد على أقوال الأئمة النقّاد مع مقارنة الروايات، فقد اعتمد قواعد الجرح والتعديل المعتمدة عند المحدثين.

٣ – تحرير المسائل الحديثية بدقة علمية عالية.

٤– الالتزام بالموضوعية والإنصاف في الحكم.

٥ – قدّم أحكامًا مبنية على أقوال كبار النقاد كابن حجر والذهبي.

٦– تميّز بدقة عالية في تقييم الرواة والتمييز بين مراتبهم.

٧– اعتمد على تتبع علل السند والتدقيق في اتصال الروايات.

٨– اعتنى بنقد المتون عند وجود نكارة أو مخالفة، و كشف العلل الخفية في بعض الروايات.

٩– قدّم ترجيحات علمية مبنية على قواعد المحدثين، و استخدم شواهد ومتابعات لترجيح الصحيح.

١٠– الزيلعي يُعد حلقة وصل بين المتقدمين والمتأخرين، وقد اعتمد عليه كبار العلماء بعده، ولا سيما ابن حجر.

١١– كتابه نصب الراية صار مرجعًا أساسيًا في التخريج الفقهي، وقد أثّر منهجه في المدارس الحديثية اللاحقة، خاصة المدرسة الحنفية الحديثية.

التوصيات:

١ – ضرورة إجراء بحوث متخصصة حول الجوانب النقدية عند الحافظ الزيلعي، لا سيما في مجال علل الحديث وتوثيق الرواة.

٢ – العناية بالتراث العلمي الحديثي والفقهي الذي يمت إلى كتاب نصب الراية بصلة.

٣ – تشجيع الدراسات التي تُعنى بإظهار جهود علماء الحنفية في النقد الحديثي وتخريج الروايات، استكمالًا لمسار الزيلعي العلمي.

٤ – إعداد دراسات مقارنة بين الزيلعي وغيره من النقاد المتأخرين.

٥ – تطوير مناهج التعليم الحديثي في الجامعات.

٦ – إقامة دورات علمية وبرامج أكاديمية تُعنى بتدريب الباحثين على مهارات التخريج وفقًا لمنهج العلماء الكبار كالزيلعي.

٧ – الإفادة من جهود الباحثين المعاصرين في تحليل مناهج المتأخرين والنظر في تطوير أدوات النقد الحديثي بما يخدم السنة النبوية.

٨ – الدعوة لتطوير قواعد معلومات رقمية تجمع جهود النقاد المتأخرين وتوثيقها، ليسهل على الباحثين الوصول إليها ومقارنتها.

المصادر والمراجع:

١) القرآن الكريم

٢) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. الدرر الكامنة. دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد/ الهند.(١٩٧٢م).

٣) ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل. المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. بيروت، دار الكتب العلمية. (٢٠٠٠م).

٤) ابن فهد المكيّ، محمد بن محمد، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٩٩٨م.

٥) ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين، لسان العرب. بيروت، دار صادر. (١٤١٤ هـ).

٦) أبو زهو، الشيخ محمد محمد. الحديث والمحدثون. القاهرة دار الفكر العربي. (١٣٧٨هـ).

٧) الأعظمي. د. مصطفى. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، القاهرة مكتبة الكوثر. (١٩٩٠هـ)

٨) الباباني، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان،(د.ت).

٩) البخارى، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

١٠) البستي، محمد بن حبان بن أحمد. المجروحين من المحدثين. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع. (٢٠٠٠ م).

١١) البُستي، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت. (١٩٩٣م).

١٢) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. السنن الكبرى. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت لبنان، دار الكتب العلمية. (١٤٢٤ هـ).

١٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار. تحقيق: د/ عبدالمعطى أمين قلعجي، القاهرة. دار الوفاء المنصورة. (١٤١١ هـ).

١٤) جمال الدين. يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر. د.ت).

١٥) الجوهرى. أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت. دار العلم للملايين. (١٩٨٧م).

١٦) الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت. ١٩٧٩م.

١٧) الحموي،ياقوت. معجم الأدباء. تحقيق: إحسان عباس، بيروت.دار الغرب الإسلامي.(١٩٩٣م).

١٨) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، بيروت، دار الكتب العلمية. (١٩٩٨م).

١٩) الرازي، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار الفكر. (١٩٧٩م)

٢٠) الزَّبيدي، مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين. دمشق، دار الهداية.

٢١) الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام. دار العلم للملايين. (٢٠٠٢م).

٢٢) الزيلعي. أبو محمد عبدالله بن يوسف. نصب الراية لأحاديث الهداية. تحقيق: محمد عوامة. بيروت لبنان. مؤسسة الريان للطباعة والنشر. (١٩٩٧م).

٢٣) السباعي، دكتور مصطفى. السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي. دمشق – سوريا، المكتب الإسلامي. (١٩٨٢م).

٢٤) السخاوي. محمد بن عبد الرحمن، المتكلمون في الرجال، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة بيروت، دار البشائر. (١٩٩٠م).

٢٥) سعيد. الدكتور همام عبد الرحيم. الفكر المنهجي عند المحدثين. قطر. رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية. (١٤٠٨هـ).

٢٦) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ذيل طبقات الحفاظ، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات. دار الكتب العلمية بيروت. (د.ت).

٢٧) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. دار المعرفة بيروت،(١٩٩٩م).

٢٨) الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم. الملل والنحل. مصر، مؤسسة الحلبي. (ب. تا).

٢٩) الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، العراق الموصل، مكتبة العلوم والحكم. (١٩٨٣).

٣٠) العراقي، الحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والايضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة. المكتبة السلفية. (١٣٨٩هـ).

٣١) قاسم بن قطلوبغا، منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة. مكتبة الخانجي مطبعة السعادة بمصر. (١٩٥٠م) .

٣٢) القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره. بيروت، دار الرسالة العالمية. (١٤٣٠ هـ)

٣٣) القشيري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري. صحيح مسلم. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت، دار إحياء التراث العربي.(د.ت).

٣٤) الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: تحقيق: محمد المنتصر. بيروت، دار البشائر الإسلامية. (١٤٢١هـ).

٣٥) لقمان، الدكتور محمد. اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا، الرياض، دار الداعي للنشر والتوزيع. (١٤٢٠ هـ).

٣٦) اللكهنوي، الشيخ عبد الحي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، القاهرة، دار الكتاب الاسلامي (د.ت).

٣٧) المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني، الهداية في شرح بداية المبتدي. تحقيق: طلال يوسف. دار احياء التراث العربي بيروت لبنان. (د.ت).

٣٨) المعلمي، الشيخ عبد الرحمن اليماني. علم الرجال وأهميته. تعليق طارق عوض الله ، بيروت، دار الساري.(١٩٩٤م).

٣٩) المليباري، الدكتور حمزة. الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها. بيروت، دار ابن حزم. (١٩٩٥م).

٤٠) النسائى، أحمد بن على بن شعيب. سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية. (١٩٨٦م).

٤١) النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، المدخل في أصول الحديث. حلب: المطبعة العلمية. (١٩٣٢م).

٤٢) النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، المدخل إلى كتاب الإكليل. تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد. الاسكندرية. دار الدعوة. (د.ت).

٤٣) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. المحقق: حسام الدين القدسي. القاهرة. مكتبة القدسي. (١٩٩٤ م).